مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

الأبعاد البيئية وآليات التنفيذ في التخطيط الاقليمي بالجزائر، بين التنظير والواقع

د / لـــحسن فرطاس، أستاذ محاضر قسم أ.

معهد الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، جامعة سطيف 1،الجزائر.

lahcenefort@gmail.com

المستخلص

أمام التدهور الخطير لعناصر البيئة، برزت قناعة جديدة بضرورة الاندماج في الاهتمامات العالمية البيئية لكونها قضية واحدة ومسؤولية مشتركة، وعلى اثر هذا الاقتناع تطور قانون حماية البيئة في العديد من الدول بما فيها الجزائر. نظرا لتعدد المفاهيم حول البيئية نتيجة تنوع التخصصات العلمية، برز المفهوم التشريعي لحماية البيئة والذي يتضمن الوقاية و التسيير العقلاني للمدن.

يهدف التخطيط البيئي لمختلف الدول الى تفادي وقوع الكوارث وتحقيق أرقى مستويات الأمن البيئي للسكان ، أهداف بالغة الأهمية تقتضي دورا وقائيا بارزا للإدارة ، ونظرا للصعوبة الكبيرة في اتقاء الأضرار الايكولوجية ، يستوجب على الادارة صياغة منظومة قانونية لردع المخالفات و السلوكيات المضرة بالبيئة كخطوة أولى ، ثم الانتقال الى ادراج المسؤولية للتعويض عن الأضرار البيئية كخطوة ثانية.

تواجه جزائر اليوم مثل سائر بلدان العالم ، تحديات بيئية حساسة ترتبط بمتطلبات التنمية الاقتصادية و خياراتها المستقبلية في تسيير واستغلال الثروات الطبيعية خاصة منها مصادر الطاقة و المياه والأراضي ،يبقى الواقع البيئي للمدن في وضع محرج يهدد المنظومة البيئية مستقبلا، بالرغم من تواجد ترسانة قانونية وأليات وقائية في مجال حماية البيئة ، فلا يزال تدهور البيئة مستمرا هذا ما أكدته التقارير الرسمية حول البيئة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التخطيط البيئي ، الأمن البيئي ، الأوساط الهشة ، الآليات القانونية ، المخططات العمرانية ، التنمية المستدامة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

Environmental dimensions and administrative mechanisms for the territory planning in Algeria, between theory and reality.

Dr:Lahcene Fertas

Institute of Architecture and Earth Sciences, Setif 1University, Algeria

lahcenefort@gmail.com

Abstract:

In front of the serious deterioration of the elements of the environment, new convictions arose the need to integrate into the global environmental concerns as being one and the issue of shared responsibility and the impact of this conviction, the evolution of the environment protection law in many countries, including Algeria. Due to the multiplicity of perceptions about the environmental result of multiple scientific disciplines, the legislative concept emerged to protect the environment, which includes prevention and rational management and conservation and restoration and repair.

Environmental planning for the various governments and countries aims to avert disasters and achieve the highest environmental levels of security for the population, are extremely important goals require a protective role senior management, and the view of the great difficulty in preventing ecological damage, requiring the administration drafting legal system to deter violations and behaviors harmful to the environment as a first step, then Jump to the inclusion of responsibility to compensate for environmental damage as a second step.

Today facing Algeria sensitive environmental challenges linked to economic development requirements and future options in the management and exploitation of private, including energy, water and land sources of natural resources, the environmental situation in the embarrassing situation threatens the ecosystem in the future, despite the presence of a legal arsenal, mechanisms and protective in the field of environmental protection remains, there is no environmental degradation continues this has been confirmed by official reports about the environment in Algeria.

Keys words : Environmental planning, Environmental Security, Environmental Components, Legislative Concept, Fragile fields, Sustainable Development.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

المقدمة

تسعى السياسة البيئية لمختلف الدول و الحكومات الى تفادي وقوع الكوارث وتحقيق أرقى مستويات الأمن البيئي في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسكان .ان التخطيط البيئي في مختلف صوره و مستوياته، له أهداف بالغة الأهمية تقتضي دورا وقائيا بارزا تقوم على تنفيذه الإدارة البيئية .

نظرا للصعوبة الكبيرة في اتقاء الأضرار الايكولوجية ، يستوجب على الادارة صياغة منظومة قانونية لردع المخالفات و السلوكيات المضرة بالبيئة كخطوة أولى ، ثم الانتقال الى ادراج المسؤولية للتعويض عن الأضرار البيئية كخطوة ثانية. لا نبالغ في الاعتقاد ان المكونات البيئية هي ثروة متجددة ، شريطة أن ننظر في الآليات القانونية و الادارية التي تمكن من حماية الموروث البيئي للسكان .

أخذ مفهوم البيئة في الساحة الدولية منحيين مختلفين، بين البلدان المتقدمة التي تعمل على خلق توازن بين حتمية التنمية وحماية البيئة، والبلدان النامية التي كانت تعتقد أن هذا الربط يعد مساسا بالحق في التنمية، حتى تبقى تابعة للأسواق الغربية. أمام هذه التجاذبات ، برزت قناعات جديدة بضرورة الاندماج في الاهتمامات العالمية البيئية عن كونها قضية واحدة و مسؤولية مشتركة و على اثر هذا الاقتناع تطور قانون حماية البيئة في العديد من الدول بما فيها الجزائر .

نظرا لتعدد المفاهيم حول البيئية نتيجة تعدد التخصصات العلمية ، برز المفهوم التشريعي لحماية البيئة الذي يتضمن و الوقاية والمحافظة والاصلاح و الترميم و التسيير العقلاني. للمنظومة البيئية .

اشكالية البحث

بالرغم من تواجد ترسانة قانونية وآليات وقائية في مجال حماية البيئة ، فلا يزال تدهور البيئة مستمرا هذا ما أكدته التقارير الرسمية حول البيئة في الجزائر في السنوات الأخيرة ، وأمام هذا التعقيد تتبلور معالم هذا البحث في محاولة البحث عن دور الآليات القانونية والادارية في المحافظة على البيئة ومراقبة التجاوزات لتفادي الاخلال بالأمن البيئي للإنسان و يقوم البحث على المحاور التالية :

- ماهي الآليات القانونية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة ؟
- ما مدى نجاعة وكفاية الأليات الادارية في حماية عناصر البيئة عامة و الأوساط الهشة خاصة ؟
- ماهي آليات التخطيط العمراني و أبعادها البيئية ؟
- ماهي أسباب نقص الأداء في حماية البيئة ؟

1- جاذبية المفاهيم البيئية وتقاطعها

جاء في معاجم اللغة العربية ان البيئة مشتقة من (بوأ) وهي المكان او المحيط او المنزل المستقر فيه، والذي يعيش فيه الكائن الحي، بوأتك بيتا أي اتخذت لك بيتا، قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿ وكذلك قلنا ليوسف في الارض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع اجر المحسنين﴾ سورة يوسف (56).

تعرف كلمة البيئة (Environnement) في اللغة الفرنسية بانها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء و ماء وارض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان والتي تشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد كالهواء والماء والتربة و ما يقيمه الانسان من منشآت.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

كما تعرف البيئة في دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بانها (المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويقوم فيه بعملية الانتاج، و يحتوي على مواد حية و غير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية... ويتكون من المحيط الطبيعي و المحيط الاجتماعي). [1]

- النظام البيئي:

لقد خلق الله سبحانه وتعالى كل شيء في هذا الكون بالحق وبقدر معلوم وفي أتزان حيث قال تعالى في سورة القمر الآية رقم 49 ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ ويقول تعالى : ﴿ والارض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون﴾ سورة الحجر الآية رقم 19.

يعد البريطاني **أرثرجورج تانسلي** أول من وضع مفهوم النظام البيئي في عام 1995، وقد عرفه بأنه (نظام يتألف من مجموعة مترابطة ومتباينة نوعا وحجما من الكائنات العضوية والعناصر غير العضوية في توازن مستقر نسبيا)[2].

عرف (الان مومبارد Alan Mombard) علم البيئة بانه دراسة التوازن بين جميع انواع الكائنات الحية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على التناقض داخل هذا العلم و ذلك لكونه علما جديدا. ثم يشير في مكان اخر على ان هذه التناقضات ليست اساسية ويمكن التوصل والاتفاق عليها مع مرور الزمن.

أما الدكتور ريكاردوس الهبر استاذ العلوم البيولوجية فقد خص تعريف البيئة في كتابه (بيئة الانسان) انها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية وهي وحدة ايكولوجية مترابطة [3].

أمام كثرة النقاشات و الأفكار حول المفاهيم والعلاقات المتبادلة بين التنمية والأثار السلبية التي تخلفها على الوسط البيئي والانسان بصفة خاصة ، تبرز حتمية ادارة توازن العلاقة بين التنمية والبيئة مع حق الانسان في الأمن البيئي .

البيئة ليست عنصرا منفردا أحاديا بل مجموعة عناصر متفاعلة ، تحيط بالإنسان و تحتويه كعنصر فاعل و متفاعل مع باقي العناصر ، كما لا تنحصر البيئة في العناصر الحية ، بل تمتد الى ما هو مادي .

في كتاب Earthly Politics Local and Global in Environmental Governance وفي دراسة أخرى بعنوان : Globalization and Environment Governance ، يعتبر الكاتبان sheila jasanof و long martello أن عالم اليوم قد تأثر بموجة العولمة نتيجة لتشابك الاقتصاد و التكنولوجيا و السياسات و البيئة و الهوية الثقافية ، وأن التساؤل سوف يستمر حول الحلول الدولية التي قدمت لحل مشاكل البيئة الانسانية [4].

ما يتطلب التفكير في العيش في مجتمع مترابط انسانيا وبيئيا بإدماج الاعتبارات البيئية في السياسات والأدوات العملية في التنمية بمختلف جوانبها.

---

[1] محسن محمد امين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية في الدانمارك ، 2009 ص 16.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 18

[3] لطراف عامر : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط1 لبنان - بيروت 2008.

[4] sheila jasanof and long martello , Globalization and Environment Governance, in earthly politic local and global in environmental governance , London, the MIT press combridge,2004,pp1-3

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

2 - الوضع البيئي في الجزائر: مؤشرات في اتجاه الخطر

تواجه جزائر اليوم تحديات بيئية حساسة ترتبط بمتطلبات التنمية الاقتصادية و خياراتها المستقبلية في تسيير واستغلال الثروات الطبيعية خاصة منها مصادر الطاقة و المياه والأراضي . كما تعد الجزائر من بين الدول المساهمة والنشطة في مجال الاهتمام بالبيئة ، بالنظر الى عدد القوانين و التشريعات التي صدرت في مجال البيئة وكيفية حمايتها و كثافة المبادرات المحلية والدولية في ترقية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ، لكن الواقع البيئي يبقى في وضع محرج يهدد المنظومة البيئية مستقبلا، نتيجة لجملة من التعقيدات .

أكد التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2009 على خطورة المشاكل البيئية التي يمكن تلخيصها فيما يلي[5] :

- يبلغ متوسط المساحة الغابية 2 % من مجموع التراب الوطني و هو متوسط جد ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقارب نسبة 25 % ، كما أكدت بيانات المديرية العامة للغابات على أن المساحات التي ألتهمها الحرائق (31 300 هكتار / السنة) أكبر و لو بقليل المساحات التي تم تشجيرها (30000 هكتار/ السنة) وعليه يتضح أن أي مجهود يقوم به المجتمع يبقى دون أثر ايجابي على البيئة الغابية ، كما يوضحه الشكل رقم 01 .

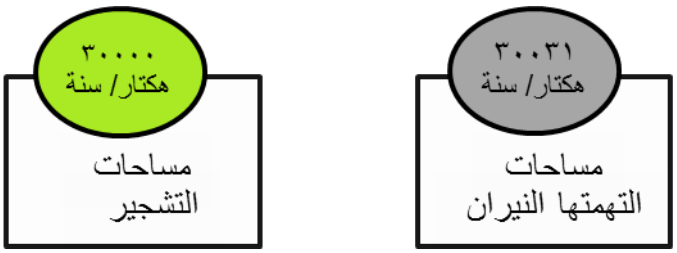

شكل رقم 01 : العلاقة بين مساحات التشجير و الحرائق سنة 2017 ، المصدر : المديرية العامة للغابات

- تدهور الغطاء النباتي بصفة مستمرة ، حيث انتقلت المساحة الغابية من 5 مليون هكتار سنة 1830 الى 3،9 مليون هكتار في سنة 2009 منها 2 مليون هكتار عبارة عن أحراش ، كما أتت الحرائق على 53975 هكتار من الغابات خلال سنة 2017 (المديرية العامة للغابات)، و حسب دراسة بلجيكية اعتمدت على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية ، أظهرت أن 300 ألف هكتار من الغابات قد تعرضت للحرائق خلال 8 سنوات الأخيرة .

[5] تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة سنة 2009

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

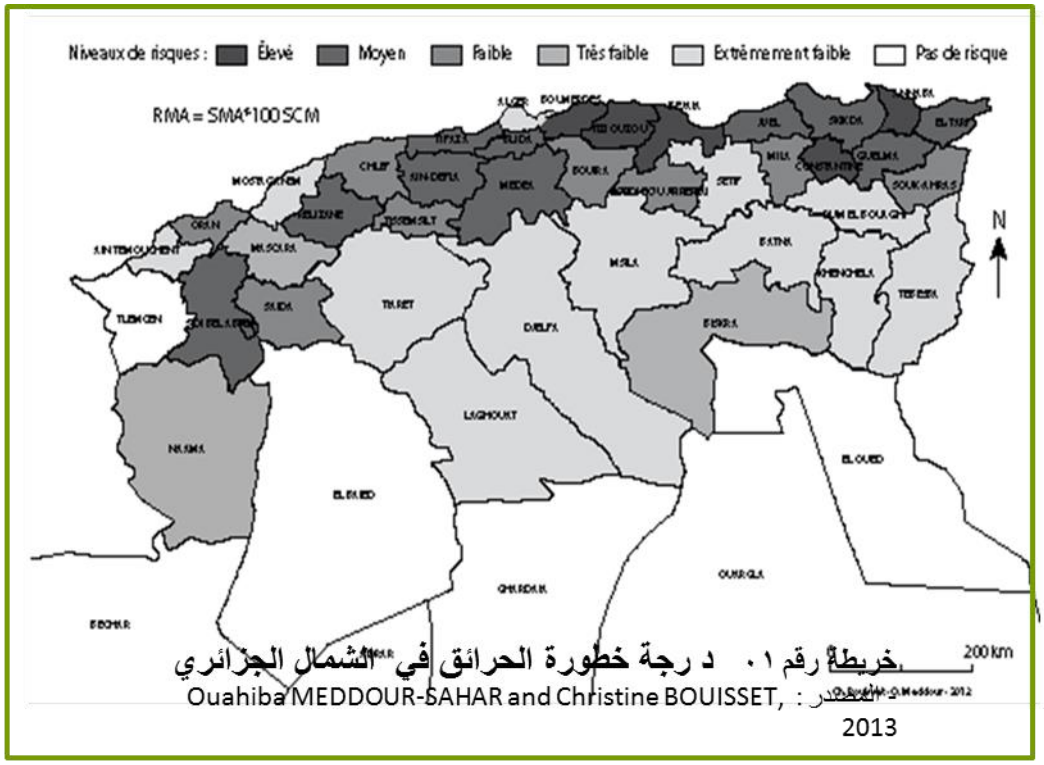

خريطة رقم ٠١ درجة خطورة الحرائق في الشمال الجزائري

المصدر : Ouahiba MEDDOUR-SAHAR and Christine BOUISSET, 2013

- ظاهرة انجراف التربة التي تهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية وحدها .
- امتداد ظاهرة التصحر أين زحفت الرمال على حوالي 8 مليون هكتار في اقليم السهوب خاصة الذي لا يمكنه تحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10ملايين رأس.

منطقة بوسعادة : صور ملتقطة يوم / 2011/04/26

- رغم المجهودات التي بذلت من طرف الدولة في انجاز السد الأخضر و التي كانت نتائجه محدودة ، دفع بالمخطط الجزائري الى برمجة مشروع تشجير جديد لتدعيم المشروع الأول.
- مصادر مياه محدودة ، ضعيفة النوعية ، فالجزائر لا تحوي سوى على 11،5 مليار م^3 وهي مهددة بعوامل عديدة.
- الضغط العمراني على الأراضي أين تجاوزت نسبة السكان بالمدن 70 % ، أفضى ذلك الى تدهور الاقليم الساحلي و دمار المنظومة البيئية.
- انتاج النفايات الصلبة الذي تجاوز 1.240000 طن / سنة .

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

- سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، و 50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و10.000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية ؟... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ و الاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ.

رغم حساسية القطاع وطبيعته المركبة والمعقدة ، تجعل من مهمة تشخيص حالة البيئة مهمة جد صعبة ، لكن يبقى العنصر البشري من أبرز أدوات التحكم و التسيير و التنظير للحالة البيئية عامة و يتحمل المسؤولية كاملة عن الأضرار البيئية التي تخلفها مختلف الأنشطة التي يقوم بها.

3 - الآليات القانونية والادارية في التخطيط البيئي

3-1 الآليات القانونية

رغم اشارة ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 و الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 الى الحق في الحياة الصحية، الا ان المواثيق الدولية لا تشير صراحة و بصورة مباشرة الى وجود حقوق انسانية بيئية ، بل عملت على الربط بين حقوق الانسان وحماية البيئة و علاقة الحق البيئي بحقوق الانسان الأخرى كالحق في الصحة و الحق في الحياة و الحق في المعلومات وغيرها .

ا- الحق البيئي بين القناعة و التنفيذ

لقد نص المبدأ الأول من اعلان ستوكهولم لعام 1972 أن للفرد حق أساسي في الحرية والمساواة وظروف معيشة مناسبة، في بيئة جيدة تسمح بحياة كريمة و صحية وتناول مقابل التمتع بهذا الحق مسؤولية كل فرد في حماية و تعزيز البيئة ضمانا لمصالح الأجيال الحاضرة و القادمة.

أما اعلان ريو دي جانيرو فقد ربط بطريقة اجرائية بين حقوق الانسان و حماية البيئة من خلال المبدأ العاشر منه أن " أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هي ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين و حصولهم على المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحوزها السلطات العامة و ضمان الوصول الفعال الى الاجراءات القضائية للحصول على الانصاف و التعويض [6].

رغم صعوبة التوافق حول مفهوم واحد للحق البيئي ، الا أنه يعد اطارا لليقظة والنشاط للضغط على الأجهزة التنفيذية لتفادي انتهاك الأفراد والمؤسسات للبيئة.

ب- دسترة الحق في البيئة

يقصد بالعدالة البيئية المساواة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع في اتخاذ القرارات الحساسة ، والاستفادة من الثروات الطبيعية ، مقابل ضمان تمتع كل الأفراد ببيئة نظيفة واطار حياة صحي يقيهم من الأمراض المختلفة (كما تعني اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتوتر البيئي في المناطق

[6] رشيد مسعودي ، الرشادة البيئية ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر 2013، ص 9 .

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

التي تسكنها الطبقات الفقيرة أو الهشة في المجتمع و مكافحة الفقر و الوصول الى الحد الأدنى من الموارد)[7] وهي تقوم أساسا على محاربة بؤر التوتر البيئي و التوزيع العادل للموارد الطبيعة وخاصة بتوفير مياه صالحة للشرب وهواء نقي.

تبرز أهمية دسترة الحق في البيئة في جوانب عديدة ، فمن جهة يمنع هذا النص المشرع و السلطات العامة للدولة من تجاهل هذا الحق عند وضع التشريعات المختلفة ، وبالتالي يضع القيد عليها بعدم المساس بالمصالح المرتبطة بالبيئة ، بل ويفرض على الأفراد و الدولة واجبا دستوريا في حمايتها و من جانب آخر تعطي هذه الدسترة لكافة الفواعل البيئية أساسا دستوريا للدفاع عنها [8].

ضمّن المشرع الجزائري قضية حماية البيئة في دستور 1976 في المادة 151 من الفصل الثالث أين خول للبرلمان حق التشريع في مجالات الاعمار الاقليمي و البيئة و حماية الحيوانات و النباتات ، وحماية التراث التفافي و التاريخي و النظام العام للغابات و المياه.

كما منح دستور 1989 للبرلمان في المادة 115 منه في فصل السلطة التشريعية، صلاحيات التشريع في قضايا تتعلق بالبيئة :

- القواعد العامة المتعلقة بالبيئة و اطار المعيشة .
- القواعد العامة في حماية الثروة الحيوانية و النباتية .
- حماية التراث الثقافي و التاريخي و المحافظة عليه.
- النظام العام للغابات و الراضي الرعوية.
- النظام العام للمياه.

(من خلال تتبعنا لمسار السياسات التشريعية البيئية في الجزائر من 1962 - 2012 ، تبين لنا أن هناك تطور غير مسبوق للإطار التشريعي والتنظيمي الذي من شانه أن يسمح بتأطير سياسة عمومية فعالة بحماية البيئة وخاصة في العشرية الأخيرة ، فكان مجموع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة قد وصل إلى 499 نصا حتى سنة 2012). [9]

3- 2 تطور التنظيم الهيكلي لإدارة البيئة في الجزائر

أمام تضاعف حدة المخاطر البيئية الجديدة بالأمن البيئي تتأكد العلاقة الارتباطية بين الأمن البيئي و الادارة التي تسعى من خلال المنظومة القانونية الى بناء هذا الأمن.

ترتكز الادارة البيئية على اعداد الخطط و تحديد معالم السياسة البيئية ومتابعة أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة التي لها صلة بالجانب البيئي ، والتفكير في ايجاد الحلول التقنية الممكنة للحد من أخطار التلوث .

(يقصد بالرشادة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية ، كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات و التصدي لها ، اضافة الى الطريقة التي تصل من خلالها القضايا البيئية الى الأجندة السياسية و طرق تنفيذ سياسات الاستجابة للمشكلات البيئية بغرض تحقيق بيئة مستدامة) [10].

---

[7] Michele morrone , enviromental justice and health disparities ,in environmental change and security, nato science for peace and security series,springer,4-7 june 2007,p 300-301

[8] محمد أفكرين ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2006 ص 23.

[9] حسين زتوش ، تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر in http://www.bchaib.net

[10] Kazu kato yohei Harashima : Impoving Environment Governance in Asia a synthesis of nine country studies, p 2.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

تتطلع الهياكل الادارية البيئية بمهام حساسة لأنها مصدر لإنتاج السياسات و البرامج والمبادرة و المراقبة و الصيانة من خلال الحرص على تطبيق مختلف التدابير القانونية و التنظيمية التي لها علاقة بالمحافظة على البيئة.

(نظرا للطابع الوزاري المشترك لموضوع حماية البيئة فان الادارة البيئية تعتبر ادارة للتعبئة و التواصل و التحكيم بين الأشخاص و المصالح و الهيئات وبدون اتقان هذه المهام يمكن أن يتم تجاهل أو تعارض المصالح البيئية مع غيرها وبذلك تظل الادارة البيئية ادارة ملجمة ومعطوبة بسبب تشتت قدراتها)[11]

- تميزت الادارة المركزية البيئية في الجزائر بعدم استقرار ، كون أن الاهتمامات البيئية كانت تتداولها وزارات عديدة ، كما يوضحه الشكل رقم (01) ، أمر جعل من أداء الادارات على المستوى المحلي هزيلا مما أدى الى تقليص مستوى النجاعة وكانت نتيجة لتحامل أسباب عديدة في ذلك .

- انشاء اللجنة الوطنية للبيئة في سنة 1974: كانت أول جهاز اداري لحماية البيئة ، ظهرت بعد اعلان الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم سنة 1972، مهمتها الاتصال و التنسيق مع مختلف الوزارات في مجال البيئة و تم انهاء مهامها بعد سنتين دون أن تضع نظرة أو مخططا وطنيا للبيئة .

- استحداث كتابة الدولة للغابات والتشجير سنة 1979 التي لم تعمر الا سنة واحدة ، و اعيد انشاؤها تحت تسمية كتابة الدولة للغابات والتشجير.

- الحاق البيئة بوزارة الري والغابات سنة 1984.

شكل رقم(01) تطور الهيكل الاداري لقطاع البيئة

[11] Françoise bullaudot, les mutations administratives de l'environnement (aspects de l'application du plan national pour l'environnement) RJ.E. 3.1991, p 336 .

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

- وزارة الري والبيئة والغابات : تعد من الهياكل الادارية التي عمرت أكثر (1977- 1988) الا أنها لم ترسم استراتيجية واضحة لحماية البيئة .
- سنة 1988 تم الحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا بدافع الطابع العلمي والتقني لعناصر البيئة .
- ألحقت البيئة بوزارة التربية الوطنية بعد الحاق البحث بالوزارة المعنية .
- كما ألحقت البيئة بوزارة الداخلية على اعتبار أنها وزارة قوية بإمكاناتها المادية وتواجد هياكلها على المستوى المركزي و المحلي .
- تم احداث كتابة الدولة للبيئة سنة 1996، أتبعتها مفتشية للبيئة على المستوى المحلي ولأول مرة تم اعتماد مخطط وطني للبيئة في نفس السنة .
- مهام الرقابة البيئية للمديريات الجهوية ، توحي بأن باقي الادارات والمصالح الادارية غير معنية ليبقى دور الحماية مقتصرا على مديرية البيئة فقط بينما مصادر التأثير السلبي على العناصر البيئية كثيرون.

كانت مهام التدخل لحماية البيئة تتم بصورة قطاعية منفصلة و موزعة على هيئات عديدة ، واعتبارا أن مختلف الطاعات الاقتصادية كانت لها تأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة ، ألزم الأمر توحيد نظرة تخطيطية للبيئة . من خلال هذا التطور نلاحظ أن البيئة أخذت من حيث الشكل اطار لجنة وطنية ثم كتابة دولة الى اطار وزارة ، أما من حيث المهام فقد ارتبطت ماهية البيئة بالري و الغابات واستصلاح الأراضي و البحث العلمي و التهيئة الاقليمية .

3 - 3 التخطيط البيئي : فجوة بين الجانب النظري و الميدان

(لقد أدى تعدد المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئي الى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية ، لذلك يحسن بنا تطبيق المعيار الموضوعي الذي يقوم على أساس فحص محتوى المخطط و طريقة اعتماده لنتمكن بعد ذلك من تصنيفه ... و الذي ينبغي أن يندرج ضمن تعريف البيئة أو أحد عناصرها ، وكذا من خلال توفر الطابع التشاوري في اعداده و الذي يؤدي الى تحليل الأوضاع الحالية و المستقبلية للعنصر البيئي) [12].

ان ادراج الانشغالات البيئية ضمن التخطيط الاقتصادي في الجزائر عرف تطورا بطيئا بسبب عدم نضج فكرة الموازنة بين البيئة والتنمية وتم اهمال البعد البيئي من مخططات التنمية الاقتصادية التزاما مع موقف دول العالم الثالث ،(ذكر ممثل الجزائر وهو كاتب الدولة للتخطيط في الدورة العامة للأمم المتحدة المنعقدة في ستوكهولم الذي أرجع مسؤولية تدهور البيئة الى تطور الرأسمالية و الثورة الصناعية و اعتبر الانشغال البيئي الدولي مناورة جديدة للإمبريالية الرأسمالية لعرقلة التطور الاقتصادي لدول العالم الثالث) [13].

رغم صدور قانون 83- 03 المتعلق بحماية البيئة الذي نص على ادراج البيئة ضمن مخططات التنمية ، الا أن المخطط الخماسي (1985- 1989) لم يراع الموازنة بين التنمية و حماية البيئة ، فالمخطط الجزائري لم يغير من مواقفه اتجاه البيئة .

[12] Yves jegouzo, les plans de protection et de gestion de l'environnement, agda, sep,1994,p 609.
[13] -Commissariat générale du plan, l'économie face à l'écologie, édition la découverte, paris 1993,p 20-21.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة وأمام تنامي الوعي الدولي بحساسية الوضع من خلال المؤتمرات الدولية قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992 كانت المبادرة في المخطط الوطني سنة 1993 بتحديد الأنشطة المصرح بها في معالجة وتصفية و رسكلة النفايات الصلبة وترميم المعالم التاريخية و الأثرية . واستكمالا لهذا التحول ، تم استحداث المجلس الأعلى والتنمية المستدامة لتدعيم التخطيط البيئي بمرسوم رئاسي رقم 94 / 465 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994 .

نظرا للصعوبات الموضوعية التي واجهت المخططين في تقدير و تقويم الجوانب البيئية فقد أشارت المحافظة العامة للتخطيط أن (اختيار السياسات البيئية يتم حاليا دون امكانية الحصول على معلومات وتقديرات كافية حول مدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي أو القطاعي ...لهذا يجب اقامة دراسات تسمح بتطوير معرفة التقاطعات بين البيئة والاقتصاد، كما يجب اقامة دراسات اقتصادية و بيان أثرها على البيئة و الانسان وتقديم اقتراحات سياسية للوصول الى قرارات أكثر وضوحا وتأسيسا.)[14]

4- آليات التخطيط العمراني وأبعادها البيئية : تأخر الادارة في مواكبة التجاوزات العمرانية

لقد عملت جزائر ما بعد الاستقلال الى العمل بالموروث التشريعي الفرنسي الى غاية صدور قانون التهيئة والتعمير في سنة 1987 ، ما يكشف تأخر الادارة المركزية في اثراء ومواكبة التطورات العمرانية . عرف التخطيط المركزي للتهيئة و التعمير تأخرا شديدا وظهر بموجب القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة الذي تضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، كما تجسد التخطيط العمراني المحلي في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي .

1-4 المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (National Spatial Planning Schème)

جاء المخطط الوطني لتهيئة الاقليم مسايرة للمستجدات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية . يتمتع هذا المخطط بمجموعة من الآليات القانونية و التنظيمية و المالية ، قصد اعادة التوازن الاقليمي ، بتقليص الفوارق الحاصلة بين الأقاليم ، لقد حدد القانون 2001 – 02 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة أهدافا جديدة و يرمي على امتداد 20 سنة قادمة الى تحقيق الأهداف الآتية :

أ - اعادة توازن الهيكل الحضري و ترقية الوظائف الجهوية.

ب - تصحيح الفوارق وظروف الحياة، بحيث أن 63 % من السكان يعيشون على 4 % في الساحل و 28 % من السكان يعيشون في الهضاب العليا التي تمثل مساحة 9 % بينما 87 % من المساحة المتبقية يسكنها 9 % من السكان.

ج - حماية وتثمين الفضاءات و التجمعات الحساسة اقتصاديا وبيئيا .

تجسيدا لذلك، ظهرت عدة مخططات، منها مخطط الساحل و مخطط الأراضي ومحاربة التصحر.

[14] - سنوسي خنيش ، الادارة والبيئة في النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1997 ، ص 360.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

❖ **مدى تطابق الفعل التنموي مع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم**

- من ان أبرز أهداف المخطط الوطني هو اعادة التوازن للشبكة الحظيرة بين اقاليم الساحل ، الهضاب و الصحراء ، و بالنظر الى خريطة توزيع السكن عبر التراب الوطني، يتضح جليا استمرار الاختلال في التوزيع بين الأقاليم ، حالة ورثها التراب الوطني منذ الاستقلال وتستمر حتى الآن .

- يبقى الشريط الساحلي يتعرض الى ضغوط اضافية مقارنة بالأقاليم الأخرى ، خاصة بانتشار البناء الفوضوي خارج اطار المخططات العمرانية.

ظاهرة زحف العمران على شاطئ عين الترك - غرب الجزائر –

المصدر:: Ghodbani Tarik and Semmoud Bouzianem ; Coastal Urbanization in Algeria, Processes and Environment Impacts: The Case of the Bay Aïn el Turck

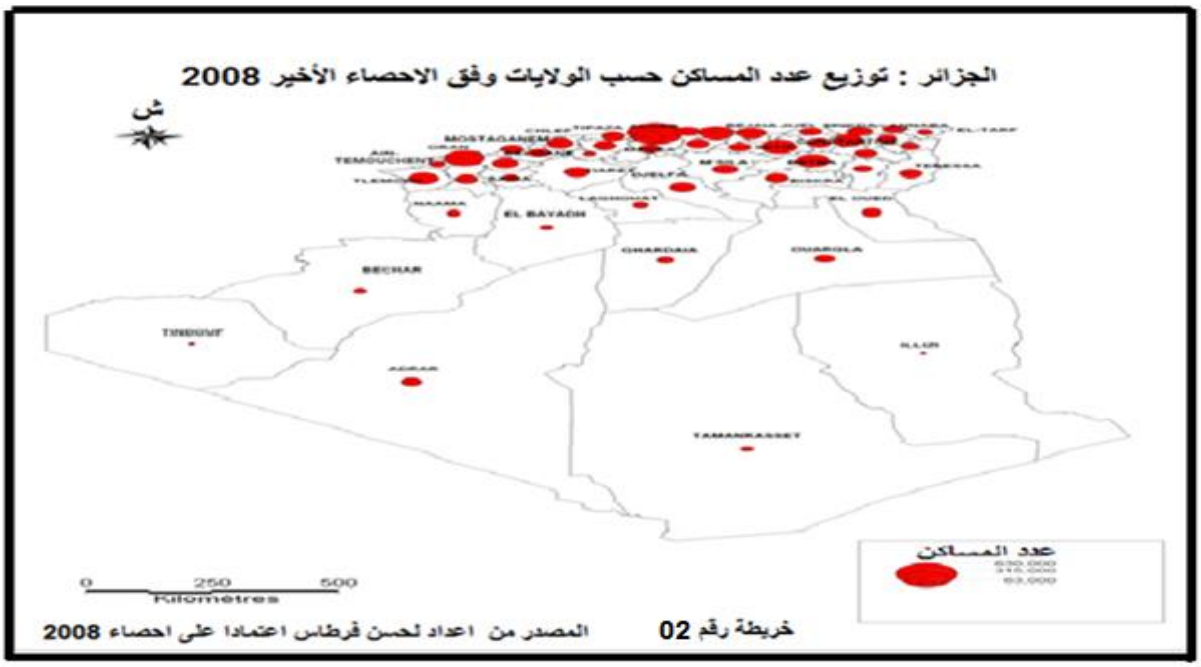

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

4- 2 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير(master plan of urbain développement)

هو اداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري على مستوى محلي، يحدد التوجيهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية او مجموعة من البلديات محترما الخطوط العريضة لمخططات التنمية الوطنية تحدد فيه التوجهات العامة للسياسة العمرانية وآفاق التنمية العمرانية، و يمكن أن يشمل بلدية أو مجموعة من البلديات يتضمن العمليات التالية:

- التخصيص العام للأراضي على تراب البلدية أو حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية و تمركز المصالح و النشاطات و موقع التجهيزات الكبرى و الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها.

كما تحدد فيه أيضا الإرتفاقات و البناءات الممنوعة، كثافة التعمير، المساحات التي يشملها مخطط شغل الأراضي، مناطق إنجاز المنشئات الكبرى و المرافق العامة و شروط البناء في المناطق المحمية.

❖ **مدى توافق الفعل التنموي مع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير**

حسب احصائيات المديرية العامة للحماية المدنية فان 1/3 من مجموع بلديات القطر(1541 بلدية) معرضة للفيضان كليا أو جزئيا وهي ظاهرة تمس مختلف مدن الجزائر، كما توضحه الصور لكوارث الفيضانات التي تتكرر مع سقوط الأمطار . حالات تكشف غياب التحكم في تقنيات العمران و مطابقته لشروط سلامة السكان.

صورة عن كارثة باب الواد بالجزائر العاصمة
٢٠٠١ ، ٧٣٣ ضحية

صورة فيضانات مدينة غرداية ٢٠٠٣
٢٩ قتيل

مدينة تبسة ، سبتمبر ٢٠١٨

حامة بوزيان-قسنطينة سبتمبر ٢٠١٨ ، قرب الطريق الى مجرى الوادي مع بقايا نفايات صلبة أحدث الكارثة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

3-4 مخطط شغل الأراضي (grounds occupation plan)

مخطط شغل الأرض هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري جاء بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 -12- 1990 م ، للتحكم في تسيير المجال و لضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل وخلق اطار سكني لائق . يعتبر أداة عملية في تجسيد لامركزية اتخاذ القرار في تنظيم المجال العمراني و يتضمن :

- تحديد المناطق العمرانية للتحكم في النمو الحضري للمدينة.
- تحديد الاستخدام الفعلي لكل فضاء ضمن ما تحدده القوانين .
- تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات في المدينة .
- تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية .
- تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها و ترميمها او تجديدها .
- تحديد المقياس العمراني كالمساحات و العلو والأحجام وأنماط البناء.
- تعيين الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها .

❖ **مدى توافق الفعل التنموي مع مخطط شغل الأرض**

- تبقى الأراضي الزراعية هي الحلقة الضعيفة في تحديد المساحات على اعتبار أن عملية التحديد المساحي تبدأ بالأراضي المخصصة للعمران، ثم أراضي منطقة النشاطات، ثم مناطق الغابات، وباقي الأراضي يعد أراض فلاحية. - الواقع القلوب أن السلطة العمومية تقوم بتخطيط العمران و الأنشطة التجارية دون التفكير في مشارع فلاحية و عليه فكل مراجعة للمخطط في التوسع يتم على حساب الأرض الفلاحية عامة.

- استمرار البناءات الفوضوية ، التي لا تحترم أبسط الشروط البيئية لحياة السكان ، سواء تعلق الأمر بالبناية في مكوناتها الداخلية : تناسب المساحة مع عدد الأفراد، الغرف ، مياه الشرب، الانارة ، مرحاض صحي و غيرها من المرافق، اضافة الى تدهور البيئة المحيطة بالمسكن.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

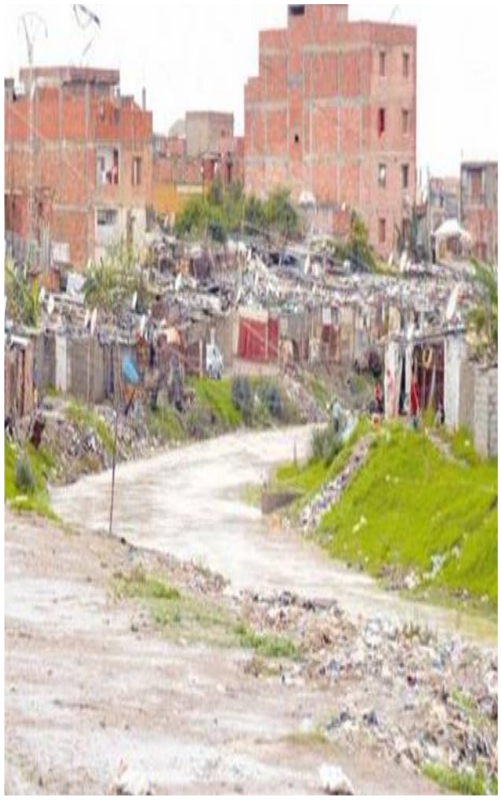

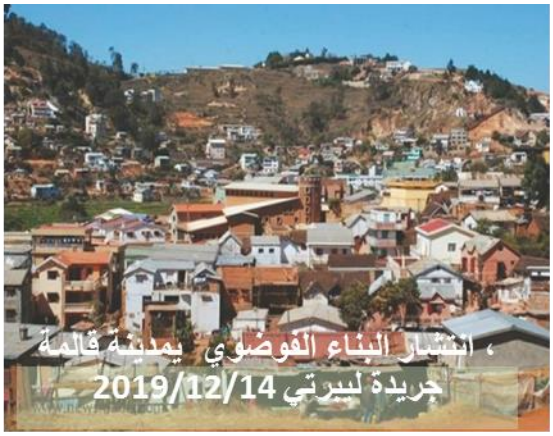

كشف الوزير السابق السكن و العمران و المدينة (عبد الوحيد طمار) عن حجم التجاوزات المادية لقواعد العمران المحددة في المخططات. أين تم احصاء 117.151 مخالفة للقانون المحدد لقواعد مطابقة البنايات على المستوى الوطني خلال سنة 2017 منها 16572 بناية بدون رخصة.

➢ **الاستنتاج :**

عموما فإن أدوات التخطيط العمراني تبقى ضرورية في تنظيم الفضاءات و التحكم في التوسع العمراني و المحافظة على التراث العمراني وكذا رسم أفاق التنمية العمرانية المستقبلية ، الا أن هذه الأدوات و خاصة المحلية منها، مازالت تعاني من نقائص ، يعكسها الطابع التكنوقراطي للمخططات وتضييق مساهمة المجتمع المدني في اعداد لمخططات . كثيرا ما تتعرض المخططات العمرانية الى ضغوط و تصطدم بالواقع في الميدان مما جعل أجهزة الدولة تتساهل في كثير من الحالات .

النتيجة هي صعوبة التحكم في التوسع العمراني ، حين قررت الدولة إيقاف التنامي غير الطبيعي للعشوائيات، حتم الأمر إعادة النظر في مخططاتها وملائمتها للتجاوزات الفردية ، عوض الحسم فيما يتعارض مع المواصفات التقنية والسلامة البيئية للسكان .

5 - أسباب نقص فعالية الحماية البيئية

- عدم تطابق مضمون النصوص التطبيقية مع القانون الأساسي و التداخل بين الكفاءات التي تنتمي الى مختلف المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة .
- نقص تكوين الفاعلين في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبيئة نتيجة التقدم النكنولوجي و الاستخدامات الواسعة للمواد .

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

- تناوب الادارات المركزية على المهام البيئية وعدم استقرار مهام البيئية في جهة واحدة ، بحيث تم تداول قطاع البيئة من طرف 11 وزارة وكتابة دولة بين سنة 1974 و سنة 2001 ، مما أثر سلبا على تطوير المنظومة القانونية وضبط أدوات العمل و التدخل.
- غياب المقومات الموضوعية للنظام البيئي على اعتبار انشاء لجنة وطنية للبيئة في غياب منظومة قانونية لحماية البيئة لم تصدر الا في سنة 1983 .
- غياب مخططات بيئية لتسطر الخطوط العريضة للسياسة البيئية الوطنية ، فبعد اصدار سلسلة من القوانين من طرف المشرع الجزائري ، كان ينقصها وجود مخططات تنفيذية.
- تشعب طبيعة الظاهرة البيئية وتنوع اختصاصاتها فرض حالة اقتسام المهام البيئية بين العديد من الوزارات وعلية كان دور التدخل مشتتا و مجزئ بين أطراف عديدة مما سهل من التهرب من المسؤوليات
- نظرة كل وزارة الى الجانب البيئي على كونه قضية غير مركزية في نشاطها ، مقارنة بميدانها الأم
- صعوبة القيام بالمهام كاملة لنقص الصلاحيات للهياكل التي مرت بها البيئة ، لجنة ثم كتابة دولة ثم وزارة ، لا يعطيها هذا الاطار صلاحيات كافية لفرض سياسة و تنسيق مع مختلف الوزارات الأخرى .
- التأخر في لامركزية الفعل البيئي بإعطاء صلاحيات للهيئات على المستوى المحلي و اهمال دور الجماعات المحلية الى غاية تعديلات قانون البلدية و لولاية لسنة 1981 التي منحت بعض
- الاهتمامات مثل النقاوة والغابات والمياه وتدعم هذا الدور مع التعديل الأخير لقانون البلدية والولاية لسنة 1990،الذي أكد على دور مشاركة البلدية في اعداد أدوات التهيئة والتعمير التي تعتبر أساسية في حماية البيئة.
- ضعف الامكانيات التقنية والمادية للجماعات المحلية، نظرا للتنوع البيئي مما يتطلب تعاون العديد من المختصين ، الا أن البلديات المحلية لا تتمتع كلها بنفس امكانية التوظيف ، يتضح ذلك من خلال صعوبة التحكم في الأوبئة و انتقال الأمراض الوبائية الا بتدخل من الادارة المركزية .

التخطيط البيئي في الجزائر هو تخطيط قطاعي ناتج عن تشعب وتشتت المكونات البيئية على العديد من الوزارات وأخذ صورة التخطيط القطاعي ، مثل مخطط المياه ، مخطط تسيير النفايات الخاصة ، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .

➢ التوصيات

- انجاز خارطة طريق لتنمية بيئية مستدامة على المدى الطويل يراعى فيها الخصائص المحلية و الوطنية و تحترم الالتزامات الدولية.
- تفعيل دور الشرطة البيئية بكفاءات عالية و وسائل تكنولوجية ، حتى تتمكن من ضبط و تشخيص كل التجاوزات لتضعها في خدمة مصالح العدالة.
- ادماج الكفاءات المتخرجة في هياكل الادارة و التسيير مع ضمان التكوين لها نتيجة للتطورات العلمية السريعة .
- المقاربة بين البيئة والعمران بالتحكم الصارم في عدم اهدار الاحتياطات العقارية و المجالية تحت ضغط أزمة السكن.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية
Journal of planner and development
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908
Vol 25 Issue 2 2021/1/11

- الرفع من الدعم المالي و المادي للإدارة البيئية ، على اعتبار أنها تنعكس سلبا أو ايجابا على صحة المواطن.
- انشاء وتفعيل بنك للمعلومات البيئية قصد متابعة ومراقبة مختلف التأثيرات البيئية زمنيا و مكانيا وتوظيف الوسائل العلمية الحديثة في ذلك.
- تفعيل الشراكة الايجابية و التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية في تبادل التجارب و الخبرات ، على اعتبار أن الآثار البيئية لا حدود لها ولا نكتفي بالتوقيع على الالتزامات الدولية.

ان التقييم السلبي للسياسة الوقائية لحماية البيئة في الجزائر و الذي ميز السنوات الماضية ، نراه حاليا في مرحلة انتقالية تعرف تحسينا في الاطار التشريعي و الهياكل الادارية المركزية و المحلية و التي تواجه نقص الفعالية نتيجة للتراكمات السلبية الموروثة و المكتسبة منذ الاستقلال، الا أن الدولة الجزائرية لها الرغبة القوية في التغيير نحو ما هو أفضل.

الخاتمة

أمام الطابع الاستعجالي للتنمية الذي تعرفه الجزائر منذ أكثر من 20 سنة ، مع حتمية الاستجابة السريعة لمطالب السكان ، من توفير السكن و الشغل و الخدمات جعل التحكم في المنظومة البيئية أمرا بالغ الصعوبة. أصبحت مهمة حماية البيئة من أعقد القضايا نتيجة لطبيعتها التركيبية و التي تمتد الى العديد من القطاعات، و نتيجة لخطورة الآثار السلبية لمظاهر التلوث البيئي في الكثير من الحالات ، فان أغلب

البرامج الوقائية ترتكز على آليات الاحتراز و الحيطة ، معتمدة في ذلك على اخضاع كل المشاريع الاقتصادية الجديدة الى البعد البيئي و أثر ها على البيئة.

لقد زادت المشاكل البيئية تفاقما بسبب آليات تنظيمية قانونية مجزأة و قليلة التطبيق ووسائل ممارسة السلطة العمومية ضئيلة ، فحتى بعد اصدار نصوص تشريعية و تنظيمية الا أن المؤسسات البيئية ما تزال قليلة التأطير و التمويل ولا تتوفر لها حتى الآن دواعي فعلية لتأدية مهامها على الوجه اللائق.

كما تتطلب فعالية الآليات و الخطط الوقائية تحديد السياسة العامة للبيئة ذات الطابع المستقبلي ، تليها مجموعة من القواعد التحفيزية في شقها المالي التي تساعد على تجسيد تلك الرهانات البيئية .

كما عرف التنظيم الإداري الجزائري المكلف بحماية البيئة عدم الاستقرار والتذبذب وتناوبت عليه مختلف الدوائر الوزارية، حيث لم يستقر التكفل بحماية البيئة إلا مؤخرا في سنة 2001 بإنشاء وزارة مكلفة بحماية البيئة وذلك بتحديد صلاحياتها بصفة دقيقة وواضحة. لقد عجزت السلطة في وضع هيكل مستقر لإدارة البيئة ما أفرز عدم الوضوح في المهام و المسؤوليات لوقت طويل. و عليه يستلزم الردع في حالات التجاوز.

أدى غياب المعطيات الكافية حول حالة البيئة في الجزائر وعدم وجود تقويم موضوعي و علمي الى تدهور الموارد الطبيعية و استحالة ايجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة ، لصعوبة تقدير التكاليف الحقيقية للحلول التقنية ضمن الآليات الاقتصادية التحفيزية . كما تتطلب المتابعة التقنية للأخطار البيئية ، التي تستدعي مقاربة النتائج و الأبحاث العلمية الى اجراءات ادارية و قانونية احتراما لقواعد وشروط العناصر البيئية.

لقد بقيت وسائل الرصد و المتابعة لنوعية المنظومات البيئية محدودة و الروابط القطاعية المشتركة بين الوزارات و المؤسسات البيئية روابط شكلية أكثر مما هي مشاريع في الميدان ويبقى دور المجتمع المدني هامشي يقتصر على التوظيف السياسي في المناسبات أكثر مما هي قناعات في الحياة اليومية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

Vol 25 Issue 2 2021/1/11

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــــع

❖ **القرآن الكريم**

[1] محسن محمد امين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية في الدانمارك ، 2009 ص 16.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 18

[3] لطراف عامر : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط1 لبنان - بيروت 2008.

[4]sheila jasanof and long martello , Globalization and Environment Governance, in earthly politic local and global in environmental governance , London, the MIT press combridge,2004,pp1-3

[5] تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة سنة 2009 .

[6] رشيد مسعودي ، الرشادة البيئية ، الجزائر، 2013، ص 9 .

[7]Michele morrone , enviromental justice and health disparities ,in environmental change and security, nato science for peace and security series,springer,4-7 june 2007,p 300-301

[8] محمد أفكرين ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الولى، 2006 ص 23

[9] حسين زتوش ، تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر http://www.bchaib.net in

[10] Kazu kato yohei Harashima : Impoving Environment Governance in Asia a synthesis of nine country studies, p 2.

[11]Françoise bullaudot, les mutations administratives de l'environnement (aspects de l'application du plan national pour l'environnement) RJ.E. 3.1991, p 336 .

[12] Yves jegouzo, les plans de protection et de gestion de l'environnement, agda, sep,1994,p 609.

[13] Commissariat générale du plan, l'économie face à l'écologie, édition la découverte, paris 1993,p 20-21

[14] سنوسي خنيش ، الادارة والبيئة في النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1997 ، ص 360.

15- احصائيات المديرية العامة للغابات 2017.

16- Ghodbani Tarik and Semmoud Bouzianem ; Coastal Urbanization in Algeria, Processes and Environment Impacts: The Case of the Bay Aïn el Turck ا, in études caribéennes , 2014.

17- Large wildfires in Algeria: human issues and public policies towards risk management
Ouahiba MEDDOUR-SAHAR and Christine BOUISSET, 2013 in https://journals.openedition.org/mediterranee/6827

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.